الإطار العام للخطة الإستراتيجية
للدراسات العليا والبحوث
لجامعة المنصورة
(٢٠١٠-٢٠١٥)

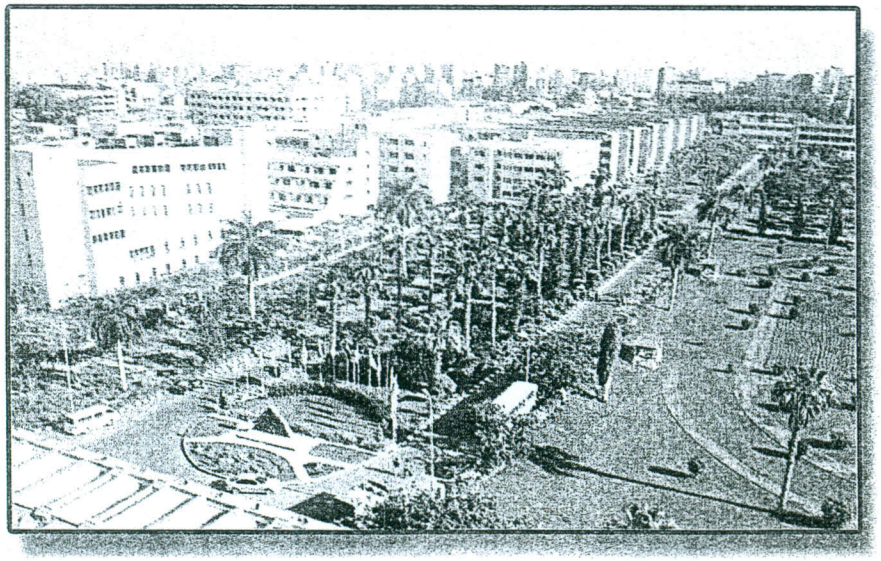

حققت جامعة المنصورة فى السنوات الأخيرة مكانة متميزة فى كثير من المجالات توجت هذا العام بحصول الجامعة على المركز ٩٦ عالميا وفقا لتصنيف التايمز البريطانية .

وتدرك إدارة الجامعة أن الإنسان هو أغلى مواردها ومنبع قيمتها ومحقق تميزها وانجازاتها ، وعليه فإنها تحرص على تنمية أعضاء هيئة التدريس وباحثيها إلى جانب كافة فئات مواردها البشرية .

ولتحقيق ذلك ، قامت جامعة المنصورة بإعداد خطة إستراتيجية للبحث العلمى تتفق مع معايير الجودة ومتطلبات المجتمع وتهدف الى تحقيق الطموحات المنشودة والارتقاء بالجامعة أكاديميا وبحثيا مع العمل على تحقيق هويتها المتعددة الأوجه وتأكيد حضورها المتميز عالميا فى مختلف المحافل .

ويأتي إعداد خطة إستراتيجية لقطاع الدراسات العليا فى إطار تدعيم القدرات البحثية لجامعة المنصورة لتحقيق التنمية المستدامة والوصول إلى مجتمع معرفى من خلال تبنى أفضل الممارسات وتعزيز الشراكات مع المؤسسات المحلية والدولية وتحقيق المواصفات العالمية لتطبيق الجودة وتنمية جميع الموارد والإمكانات لتطوير برامجها ومخرجاتها العلمية والبحثية والثقافية .

السيد الأستاذ الدكتور/ السيد أحمد عبد الخالق

رئيس الجامعة

إن البحث العلمي هو أساس أى تنمية فى المجتمع للنهوض به إلى أعلى مراكز الرقى وحل كافة مشكلاته ، وهو قاطرة التقدم والركيزة الأساسية لارتقاء الشعوب فى العالم .

وفى مصر تضافرت الجهود من أجل أن تتضمن رسالة البحث العلمي المعرفة التكنولوجية والعلمية لتحقيق التميز والمنافسة وتحفيز الابتكار وتنمية القدرات الذاتية من خلال إقرار إستراتيجية قومية للبحث العلمي لتحديث وتطوير القطاعات المختلفة بالدولة وربط نتائج البحث العلمي و التطوير التكنولوجي باحتياجات المجتمع و الاقتصاديات العربية.

و رغم امتلاكنا للإمكانيات و المبدعين و الجامعات إلا اننا نعانى غيات السياسيات التي توجه هذه الطاقات بالشكل الصحيح ومن هنا جاءت أهمية عمل خطة إستراتيجية لجامعة المنصورة (٢٠١٠- ٢٠١٥) لتحقيق التميز النوعي والكيفي والكمي في برامج الدراسات العليا والبحث العلمي من خلال تطوير بنية أساسية حافزة على الدراسة والبحث العلمي وتكوين كوادر متميزة من الباحثين وتحقيق شراكة فعالة مع مختلف قطاعات المجتمع تمكن من المساهمة فى تحقيق التقدم المنشود لهذا الوطن .

وتشكل إستراتيجية قطاع الدراسات العليا والبحوث بالجامعة جزءًا من الإستراتيجية الشاملة لجامعة المنصورة والتى يهدف القطاع من خلالها إلى توفير بيئة مناسبة للتعليم والبحث العلمى وإنشاء وتطوير برامج وفق معايير الجودة العالمية وإعلاء أخلاقياته وزيادة موارده بما يؤهل طلابه للمنافسة والمساهمة فى زيادة مخزون المعارف والمهارات ذات الصلة بأولويات المجتمع ومتطلباته .

السيدة الأستاذ الدكتور/ ماجدة نصر أحمد نصر

نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث

والعلاقات الثقافية

المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	تمهيد	١
٢	نبذه تاريخية عن جامعة المنصورة	٥
٣	نبذه مختصرة عن قطاع الدراسات العليا والبحوث	٦
٤	ثالثاً المكتبة المركزية	١٢
٥	رابعاً : صندوق البحوث بالجامعة	١٤
٦	الإطار العام الخطة الإستراتيجية للدراسات العليا والبحوث والعلاقات الثقافية بجامعه المنصورة	١٧
	▪ العنصر الأول : منهج إعداد الخطة .	١٩
	▪ العنصر الثاني : النقاط الأساسية للخطة .	٢١
	ـ الأهداف الإستراتيجية	٢٢
	▪ العنصر الثالث: تحليل البيئة الداخلية والخارجية SWOT analysis	٣٧
	ـ تحليل الفجوة	٤٢
	▪ العنصر الرابع: مجالات البحث العلمى فى القطاعات المختلفة	٤٤

تمهيد

إن الدور الرائد لجامعه المنصورة لابد أن يبني علي أساس التخطيط الاستراتيجي خاصة فيما يتعلق بالبحث العلمي بما يحقق أهداف التنمية الشاملة للمجتمع ومواجهة متطلبات المستقبل ، والمساهمة في حل القضايا المحلية والإقليمية والقومية بفكر متكامل يجمع بين الاصاله والحداثة من ناحية والمرونة من ناحية أخري بما يسمح استيعاب المتغيرات الدولية والتقنيات التكنولوجية الحديثة المتلاحقة .

وأنه بالنظر إلي واقع الحال في مصر بالنسبة لقضية البحث العلمي نجد انه لا توجد خطة إستراتيجية للبحث العلمي بالمعني الحقيقي مما يفقد منظومة التعليم العالي احد الضمانات الأساسية لإنتاج بحوث تعود بالنفع والفائدة علي المجتمع ، كما انه في الوقت الذي تعاني فيه الكثير من القطاعات الإنتاجية والخدمية في المجتمع من مشكلات ملحة في مختلف المجالات (طبية- هندسية – ماليه – بيطرية ، إدارية .... الخ) لم يتم دراستها والبحث عن حلول لها بعد ، فان هناك العديد من الرسائل العلمية للماجستير والدكتوراه والأبحاث والدراسات المختلفة تمتلئ بها رفوف المكتبات بالجامعات ومراكز البحث العلمي لم يتم الاستفادة من معظمها لان القضايا التي تناولتها اغلب هذه الأبحاث وتلك الدراسات ليس لها علاقة بالمشكلات الحقيقية التي يسعي المجتمع إلي البحث عن حلول لها أو علي أحسن تقدير لا تعد ضمن أولويات اهتماماته في الوقت الراهن وان دل ذلك علي شئ فإنما يدل علي التبديد الدائم والنزيف المستمر لطاقات العلماء والباحثين .

ومن المسلم به أنه يجب أن يسخر العلم لخدمة المجتمع ، فقد قال رسولنا الكريم صلي الله عليه وسلم " اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ، ومن قلب لا يخشع ومن عين لا تدمع ، ودعاء لا يستجاب له " كما قال أيضا صلي الله عليه وسلم " إذا مات ابن ادم انقطع عمله إلا

من ثلاث : صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له". ومن ذلك يتضح لنا مدي خطورة العلم غير النافع وقيمه وأهمية العلم الذي ينتفع به .

ومن المعلوم أن أمر البحث العلمي لا يقف فقط عند حد التعرض للمشكلات التي يعاني منها المجتمع للبحث عن حلول لها ، وإنما يجب أن يمتد أيضا إلي تحقيق التطوير والتحسين المستمر لكافة قطاعاته طبقاً لمفهوم الجودة الشاملة كأحد المتطلبات الأساسية لمسايرة الاتجاه العالمي نحو تحرير التجارة الدولية وما يترتب عليه من زيادة حده المنافسة العالمية لتسويق السلع والخدمات سواء كان ذلك علي مستوي السوق المحلي أو العالمي .

ومن الجدير بالذكر أن استفادة أي مجتمع من مخرجات البحث العلمي يتوقف علي أمرين رئيسين :

١. الإطار الثقافي للمجتمع ومجموعه القيم السائدة فيه ومدي تشجيعها للعلم والبحث العلمي وتقديرها لمكانه العلماء .
٢. نظره صناع القرار في المؤسسات والقطاعات الإنتاجية والخدمية في المجتمع إلي أهمية البحث العلمي ومدي قناعتهم بدوره في حل المشكلات وتحقيق التطوير والتحسين المستمر .

وعلي الجامعات ومراكز البحث العلمي دور كبير في خلق ثقافة البحث العلمي في المجتمع والسعي نحو إقناع صناع القرار في القطاعات المختلفة بدور البحث العلمي في حل المشكلات التي تواجههم من ناحية وتحقيق التطوير والتحسين المستمر لمنتجاتهم ترسيخاً لمفهوم الجودة الشاملة من ناحية أخري .

ومن هذا المنطلق فانه يمكن وضع تصور للرؤية المستقبلية للخطة الإستراتيجية للبحث العلمي لجامعه المنصورة علي أساس حاجة المستفيد النهائي.

وتري الجامعة انه يمكن تحقيق ذلك من خلال بناء إستراتيجية البحث العلمي بالجامعة علي أساس التوجه بالمستفيد النهائي End User Orientation (EUO) وان يشارك في تنفيذها ، ويستفيد في النهاية من مخرجاتها . ولذلك فقد تم إختيار شعار إستراتيجية قطاع الدراسات العليا والبحوث والعلاقات الثقافية بجامعه المنصورة هو التوجه بالمستفيد النهائي End User Orientation (EUO) .

وتأسيسا علي ما تقدم فانه يجب علي الجامعة القيام ببعض الإجراءات الضرورية كخطوة تمهيدية لبناء الخطة الإستراتيجية للبحث العلمي يكون من شانها تحقيق التكامل بين الاكاديمين بكليات الجامعة والتنفيذيين في قطاعات المجتمع المختلفة وفيما يلي أهم هذه المحاور :

١. الاهتمام بالتدريب العملي في كل الكليات واعتباره احد أو جزء من المقررات الأساسية في جميع سنوات الدراسة وتعديل اللوائح تبعاً لذلك.
٢. دعوة المسئولين التنفيذيين ورؤساء القطاعات المختلفة بالمجتمع للمشاركة في المؤتمرات العلمية التي تعقدها الجامعات ومراكز البحث العلمي .
٣. إشراك بعض رؤساء القطاعات بالمجتمع في تدريس بعض المقررات ذات الصلة في برامج الدراسات العليا
٤. الاتجاه نحو إشراك بعض المسئولين التنفيذيين والأخصائيين المتميزين في الإشراف علي بعض رسائل الماجستير والدكتوراه مما يضمن صحة البيانات وما ترتب عليها من نتائج ، وكذا قابلية التوصيات للتطبيق العملي .
٥. التوسع في إشراك بعض رؤساء القطاعات في لجان الحكم والمناقشة في بعض رسائل الماجستير والدكتوراه طبقاً لما يقرره قانون الجامعات ٤٩ لسنه ٧٢ .

٦. السعي نحو إدارة المؤسسات البحثية إدارة اقتصادية من خلال خلق شراكات بحثية وتكنولوجية بين القطاعات الاقتصادية بالمجتمع من جانب الجامعات ومراكز البحث العلمي من جانب أخر.

٧. تشجيع مشاركة القطاع الخاص في عرض رؤيتهم حول القضايا المهنية المختلفة من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات التي تعقدها الجامعات أو مراكز البحث العلمي.

٨. مشاركة رجال الأعمال في تعديل وتطوير لوائح الكليات ذات الصلة .

٩. تشجيع إعارة أعضاء هيئة التدريس والباحثين للمؤسسات الاقتصادية .

١٠. تعديل الفقرة (١) من المادة ٨٨ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنه ٧٢ بما يسمح بمنح أجازات تفرغ علمي بمرتب لكافة أعضاء هيئة التدريس وان يكون ذلك لمدد أطول بدلاً من قصرها حالياً علي الأساتذة فقط ولمدة عام واحد بعد مضي كل ست سنوات في الأستاذية .

١١. السعي نحو التسويق الفعال لمخرجات الوحدات ذات الطابع الخاص باعتبارها بيوت خبرة .

وفيما يلي عرض العناصر الأساسية للخطة الإستراتيجية لقطاع الدراسات العليا والبحوث والعلاقات الثقافية بجامعة المنصورة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥) .

نبذة تاريخية عن جامعة المنصورة

بدأت الدراسة في المنصورة بكلية الطب عام ١٩٦٢ كفرع لجامعة القاهرة ثم أنشئت جامعة شرق الدلتا بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وتم تعديل المسمى بعد ذلك إلى جامعة المنصورة عام ١٩٧٣ . وتعتبر جامعه المنصورة الجامعة السادسة من حيث النشأة بين الجامعات الحكومية الثلاث عشر الموجودة في ذلك الوقت .

ويشغل الحرم الجامعي بجامعة المنصورة مساحة ٣٠٠ فدان تقريبا من ناحية الجنوب الغربي لمدينة المنصورة ويضم كليات الطب – طب الأسنان – الصيدلة – الهندسة – الزراعة – التجارة – الحقوق – العلوم – التربية – الحاسبات والمعلومات – التمريض – الطب البيطري – التربية الرياضية وبعض الوحدات الخدمية كالإدارة العامة لرعاية الطلاب بملاعبها ومنشآتها ومدينة جامعية للطلاب وأخرى للطالبات ومعظم الوحدات ذات الطابع الخاص التي تخدم الجامعة والمجتمع , هذا بالإضافة إلى المساحات التي تشغلها كليات الجامعة الواقعة خارج نطاق الجامعة ككلية الآداب وكليه التربية النوعية بالمنصورة وفرعيها بمدينتي ميت غمر ومنية النصر , هذا إلى جانب الحرم الجامعي المقام بمدينة دمياط على مساحة تسعة عشر فدان ويشمل كليات العلوم والتربية والتربية النوعية و التجارة و الزراعة والآداب والتربية الرياضية و الفنون التطبيقية. وبذلك تشتمل جامعة المنصورة طبقا لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ على :-

عدد كليات الجامعه	٢٤
عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة	٥٣٠٠
عدد طلاب الجامعة	١٢٥,٢٦٥
عدد طلاب الدراسات العليا	١٧٢٠٦
عدد المكتبات والكتب بالجامعة	٣٥ مكتبة و ٢٥٣٢٠٠ كتاب

نبذه مختصرة
عن قطاع الدراسات العليا والبحوث

أولاً : الدراسات العليا والبحوث للعام الجامعي (٢٠١١/٢٠١٢)

- تحقق جامعة المنصورة كل عام مجموعة من الانجازات المحلية والإقليمية والعالمية على مستوى الجوائز والمشروعات البحثية التطبيقية بجانب براءات الاختراع وذلك على النحو التالي (خلال عام ٢٠١١/٢٠١٢) :

أ- انجازات الدراسات العليا والبحوث :

انجازات الدراسات العليا	عام ٢٠١١	عام ٢٠١٢
	عدد	عدد
عدد رسائل الماجستير التي أجيزت	٦٦١	١٨٠
عدد رسائل الدكتوراه التي أجيزت	٣٠٧	٨٥

الجوائز	٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠١١
جائزة الدولة التشجيعية	٥	٤
جائزة الدولة التقديرية	١	-
هيئات وأفراد	٩	٦
جائزة الجامعة التقديرية	٤	٣
جائزة الجامعة للتفوق العلمي	٣	٨
جائزة الجامعة للإبداع العلمى	-	٣
جائزة الجامعى التشجيعية	٣	٤
جائزة أحسن رسالة دكتوراه	١٤	٦
جائزة أحسن رسالة ماجستير	١٤	٦

ب - انجازات المشروعات :

- أربعة وستون مشروعا ممولا من حساب صندوق البحوث بالجامعة بتمويل اجمالى قدرة ٢٨٠٠٠٠٠ جنية مصرى.
- ستة مشروعات بتمويل محلى قيمته ١٠٥٨٠٠٠ جنية مصرى .
- سبعة مشروعات دولية بتمويل قدرة ٤٥٨٧٨٢٥ جنية مصرى .

يوجد بجامعة المنصورة عدد ٧٨ وحدة ذات طابع خاص تقدم خدماتها لمؤسسات الجامعة وكذلك المجتمع المحلى \والإقليمى .

ثانياً : العلاقات الثقافية للعام الجامعى ٢٠١١/٢٠١٢

أولا :إدارة البعثات والمنح الدراسية

نوع البعثة / سنة البعثة	بعثات خارجية	بعثات داخلية		بعثات إشراف مشترك		أجازات دراسية	مهمة علمية قبل الدكتوراه	الإجمالي
		بالداخل	بالخارج	بالداخل	بالخارج			
٢٠٠٧	٩٠	٨	٧	٢١	٢٣	٥٣	٠	٢٠٢
٢٠٠٨	١٠٩	٢١	٧	٢٦	٤٠	٦٥	٠	٢٦٨
٢٠٠٩	٩٩	١٤	٣	١٨	١٦	٨٧	٠	٢٣٧
٢٠١٠	٩٤	٥	١	١٤	٢٣	٩٢	٠	٢٢٩
٢٠١١	٦٧	١	٠	١٦	١٥	٩٧	٤	٢٠٠
٢٠١٢	٦٥	١	٠	١٦	١٥	٩٧	٤	١٩٨

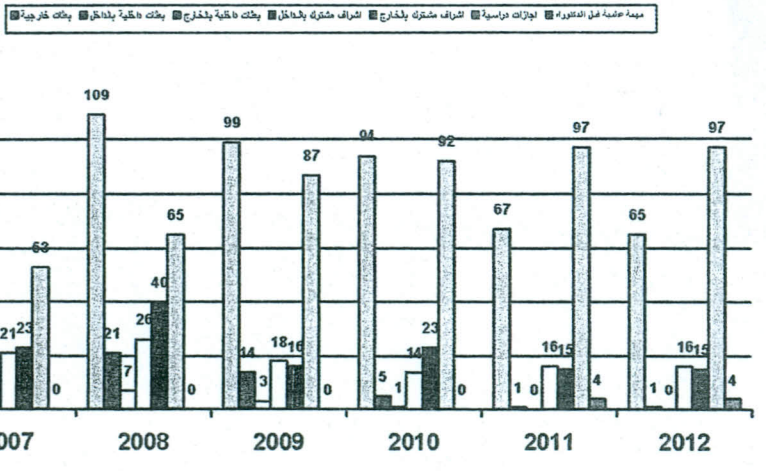

ثانيا : إدارة التبادل والنشاط الثقافي

أعداد أعضاء هيئة التدريس الموفدين للخارج من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨حتي العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢ بنفقات وبدون نفقات من الجامعة

العام المالي	بنفقات	بدون نفقات	الإجمالي
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٤	٢٦٦	٣٥٠
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٠٠	٣١٠	٤١٠
٢٠١٠/٢٠٠٩	٩٨	٣٩٧	٤٩٥
٢٠١١/٢٠١٠	١٠٠	٣٥٢	٤٥٢
٢٠١٢/٢٠١١	٥٨	٢٨٧	٣٤٥

رسم توضيحي لمقارنة أعداد أعضاء هيئة التدريس الموفدين للخارج من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨حتي العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢ بنفقات وبدون نفقات من الجامعة

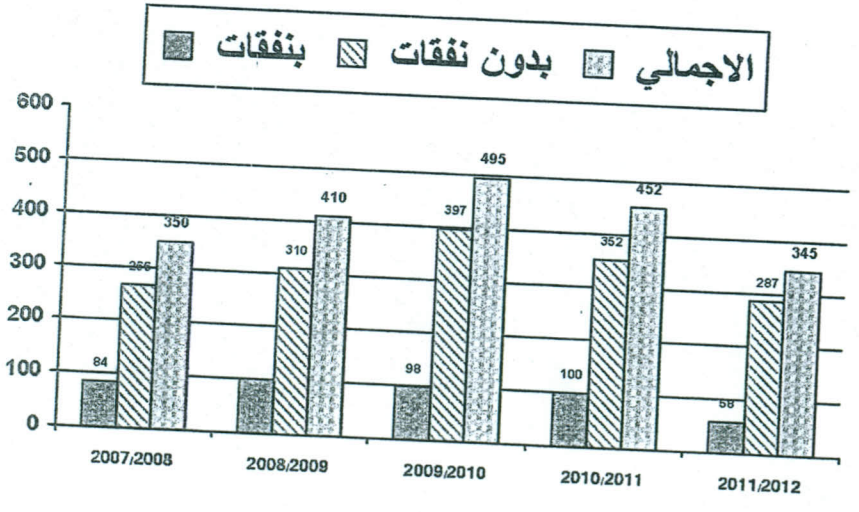

أعداد أعضاء هيئة التدريس الموفدين بالداخل من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حتي العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢ بنفقات وبدون نفقات من الجامعة

العام المالي	بنفقات	بدون نفقات	الإجمالي
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣٩٩	٧٠	٤٦٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٤٦٩	١٢٣	٥٩٢
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣٠٨	٢٠٥	٥١٣
٢٠١١/٢٠١٠	١٦١	٨٤	٢٤٥
٢٠١٢/٢٠١١	١١٧	٢٩	١٤٦

رسم توضيحي لمقارنة أعداد أعضاء هيئة التدريس الموفدين بالداخل من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حتي العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢ بنفقات وبدون نفقات من الجامعة

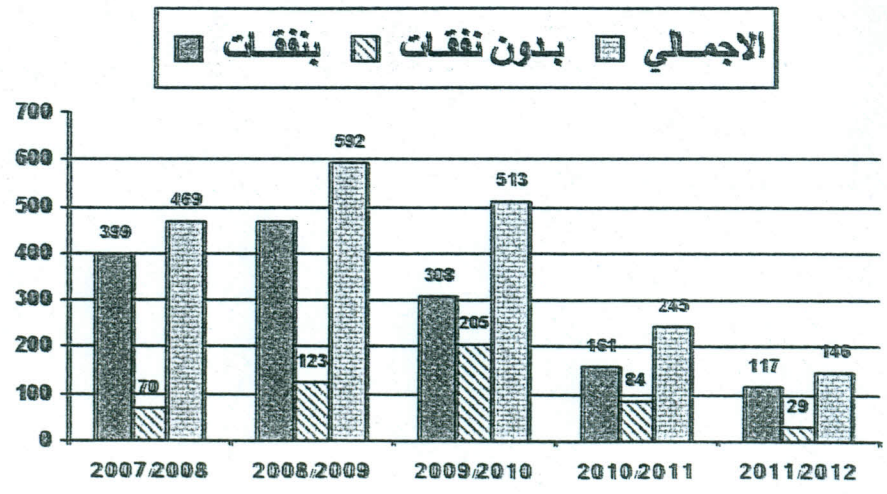

أعداد أعضاء هيئة التدريس الموفدين والعائدين من مهمات علمية للخارج من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حتي العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١

العام المالي	بالخارج	عائدين	الإجمالي
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣٤	١٦	٥٠
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٤	٢٧	٥١
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٦	٢٣	٣٩
٢٠١١/٢٠١٠	١١	١٩	٣٠
٢٠١٢/٢٠١١	١٩	٦	٢٥

رسم توضيحي لمقارنة أعداد أعضاء هيئة التدريس للموفدين والعائدين من مهمات علمية للخارج من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حتي العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١

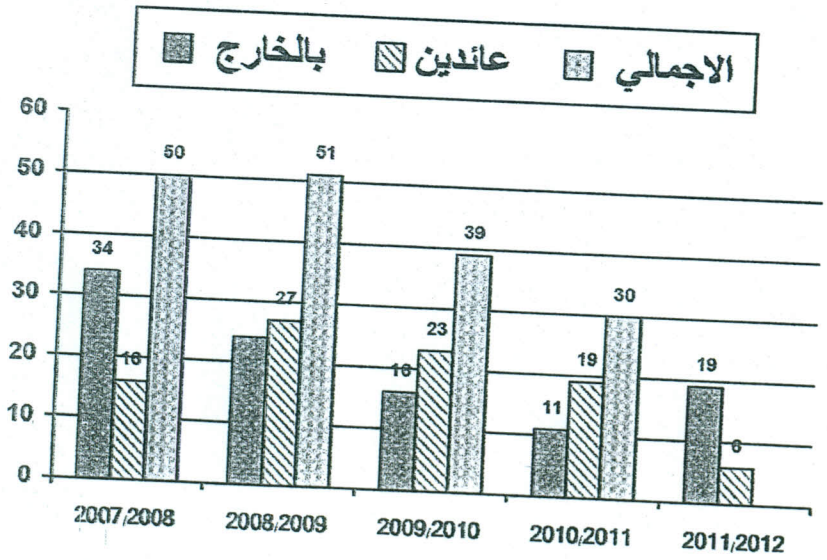

ثالثاً المكتبة المركزية

مكتبة النور:

تحتوي مكتبة النور للمكفوفين على عدد ٢١٨ كتاب مطبوع بصيغة برايل. تم تجهيز المكتبة باجهزة الكاسيت. وكذلك أجهزة الحاسب آلي التي تحتوي على نظام إبصار لخدمة المكفوفين. وأيضا طابعات برايل. وكذلك أدوات كتابة برايل.

تقوم المكتبة بالتحويل الصوتي للكتب. وطباعة الكتب الدراسية بصيغة برايل.

الدوريات العلمية:

تشترك الجامعة في عدد ٢٣ قاعدة بيانات والتي تحتوي كل منها على العديد من الدوريات العلمية في واحد أو أكثر من التخصصات العلمية.

كما تضم ٥٠ دورية محلية محولة الكترونيا بصيغة PDF.

تنظيم المعارض والتدريب:

تقوم المكتبة المركزية بالجامعة سنويا بتنظيم معرض جامعة المنصورة للكتاب والذي يضم العديد من أمهات الكتب والمراجع المتخصصة للعلوم المختلفة.

كما تقوم بتنظيم العديد من البرامج التدريبية في مجال المكتبات والمعلومات. وتضم ٢٥ برنامج تدريبي متاح الكترونيا بصيغة PDF.

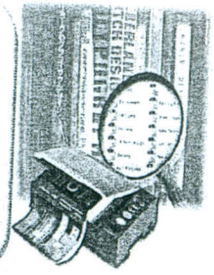

المستودع الرقمي:

يهدف المستودع الرقمي للتحويل الرقمي للرسائل الجامعية. وقد بلغ عدد الرسائل المحولة لصيغة الكترونية ٧٧٦٥ رسالة حتى الان.

نظام المستقبل للادارة المكتبات:

وهو نظام المكتبات المستخدم من قبل جميع الجامعات المصرية وعدد من الجامعات العربية. ويتيح النظام جميع الخدمات الالكترونية من خلاله مثل (فهرس المكتبة- قواعد البيانات العالمية- الدوريات المحلية- النص الكامل للبحوث والرسائل- البرامج التدريبية). ويدعم النظام المعايير العالمية. تملك الجامعة حق الملكلة الفكرية للبرنامج. كما تقوم بالتوزيع والتدريب عليه.

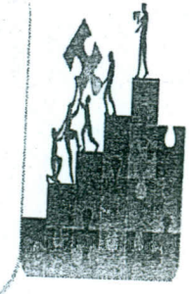

قاعدة بيانات المقتنيات والاصدارات:

تحتوي القاعدة على عدد ٥٠٧٢ بحث محكم لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة بصيغة الكترونية. وكذلك ١٤٠٧٦ رسالة جامعية تم التحويل الرقمي منها لعدد ٧٧٦٥ حتى الآن.

كما تضم القاعدة ٢٥ دليل من اصدارات المكتبة المركزية بصيغة الكترونية.

رابعاً : صندوق البحوث بالجامعة

جوائز الجامعة من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١١

نوع الجائزة	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠
التقديرية	٤	٨	٦	٤	٣
التفوق العلمي	٧	٧	٦	٣	٨
الابداع العلمي	--	--	--	--	٣
التشجيعية	٦	٩	٨	٣	٤
أحسن رسائل الدكتوراة	١٧	١٤	١٣	١٤	٦
أحسن رسائل الماجستير	١١	١٢	١١	١٤	٦

جوائز الدولة من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٠

نوع الجائزة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الدولة التقديرية	٤	---	٥	٤
الدولة التشجيعية	١	---	١	---
الهيئات و الافراد	---	٧	٩	٦

المنصرف علي البحث العلمي في الفترة من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٢ بند ١/٩ خدمات أبحاث

٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١
٨٩٠٠٠ج	٨٩٠٠٠ج	٨٩٠٠٠ج	٨٩٠٠٠ج	٩٠٠٠٠ج

المنصرف علي البحث العلمي في الفترة من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٢ بند ٥/٣ اصدار كتب ومجلات

٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١
٣٥٠٠٠ج	٣٥٠٠٠ج	٣٥٠٠٠ج	٣٥٠٠٠ج	٣٥٠٠٠ج

حوافز النشر

٢٠٠٩	٢٠١٠
٤٢٩٤٨٩,٥٥ج	٦٤١٥٣٧,٣ج

مشروعات تم الانتهاء منها من٢٠٠٧ وحتي ٢٠١٢ ممولة من صندوق البحوث

الطب	العلوم	الهندسة	الزراعة	التجارة	علوم وميكا	تربية وميكا	تربية رياضية	سيدلة	بيطري	الاداب	نوعية المنصورة	نوعية دمياط	تمريض	تربية المنصورة
٧	١٩	١٥	٢٣	٤	٨	٤	٤	٩	١٠	١	٢	١	١	١

مشروعات تم الانتهاء منها من ٢٠٠٧ وحتي ٢٠١٢ ممولة من جهات أجنبية

الكلية	قيمة التمويل	الجهة الممولة
الزراعة	٥٠٠٠جنيه استرليني	المجلس الثقافي البريطاني
الزراعة	٢١٠٠ج استرليني (٢٢٨٠٦جنيه)	منحة مقدمة من جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية الدولية االبريطانية FIS
الزراعة	١١٥٠٠دولار امريكي (٦٥٧٢٥ جنية)	منحة مقدمة من الهيئة الدولية للعلوم بالسويد
الزراعة	٢٢٠٠دولار أمريكي	المؤسسة العربية للعلوم و التكنولوجيا بدولة الامارات
العلوم بدمياط	١٢٠٠دولار أمريكي	منحة مقدمة من جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية الدولية االبريطانية FIS

مشروعات جارية ممولة من صندوق البحوث ممولة من صندوق البحوث

الطب	العلوم	الهندسة	الزراعة	سياحة وفنادق	علوم دمياط	تربية رياضية	صيدلة	بيطري	نوعية المنصورة	طب اسنان
٣	١	١	٢	١	٢	١	٥	١	١	١

المشروعات التنافسية الممولة من الوحدة

الكلية	العدد	حجم التمويل
الطب	٣	٤٢٠٠٠٠ج
الزراعة	٣	٤٠٠٠٠٠ج
العلوم المنصورة	٢	٣٠٠٠٠٠ج

الإطار العام للخطة الإستراتيجية للدراسات العليا والبحوث والعلاقات الثقافية بجامعه المنصورة

يشتمل هذا الإطار علي العناصر التالية :

العنصر الأول : منهج إعداد الخطة .

العنصر الثاني : النقاط الأساسية للخطة .

العنصر الثالث : تحليل البيئة الداخلية والخارجية SWOT analysis.

أولاً : البيئة الداخلية

أ- نقاط القوة Strengths

ب- نقاط الضعف Weakness

ثانياً : البيئة الخارجية

أ- الفرص Opportunities

ب- التهديدات Threats

- دراسة وتحليل وتقييم الأداء الحالي من خلال تحليل الفجوة ap analysis. وذلك سعياً لمحاولة غلق هذه الفجوة .

العنصر الرابع : مجالات البحث العلمي بالجامعة .

العنصر الخامس : الضوابط المهنية والأخلاقية للبحث العلمي وحقوق الملكي الفكرية وبراءات الاختراع.

العنصر السادس : المصادر الأساسية لدعم وتمويل الدراسات العليا والبحو والعلاقات الثقافية

العنصر السابع :

- وضع الخطة الإستراتيجية .
- وضع الخطط الإستراتيجية البديلة .
- وضع الخطة التنفيذية.

العنصر الأول : منهج إعداد الخطة

يتمثل منهج إعداد الخطة في الأمور التالية :

- تم إعداد الإطار العام لإستراتيجية الدراسات العليا والبحوث والعلاقات الثقافية طبقاً لمعايير الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد .
- تم طرح مشاكل الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة من خلال مؤتمر تسويق البحوث لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ومجلس الدراسات العليا والبحوث والعلاقات الثقافية بالجامعة ولجان الدراسات العليا والبحوث والعلاقات الثقافية بالكليات وتمت مناقشاتها بشكل مكثف ، وبناء عليه قرر مجلس الدراسات العليا والبحوث والعلاقات الثقافية بجلسته بتاريخ ٢٠١٠/٥/٢٣ تشكيل لجنة لصياغة الإطار العام للخطة الإستراتيجية للإعلان عنها في اقرب وقت من خلال المؤتمرات التي سوف تعقد بالجامعة.
- عقدت اللجنة عديد من الاجتماعات وتم الاتفاق علي هيكل مقترح للإطار العام للخطة والإجراءات التي سيتم اتخاذها والإطار الزمني المقترح .
- يتم تجميع المستندات المتاحة لصياغة وإعداد عناصر الخطة .
- الاتفاق علي بعض الصياغات الأولية لرؤية ورسالة وأهداف قطاع الدراسات العليا والبحوث والعلاقات الثقافية من خلال الاستبيانات وعقد عدة اجتماعات لإعادة وضبط صياغة هذه العناصر .

- تشكيل لجان قطاعية بهدف أن يقوم كل قطاع بوضع مجالات الاهتمام البحثية الخاصة به من خلال تجميع أراء الأقسام والكليات التابعة له بواسطة الاستبيانات وعقد الندوات وورش العمل والمقابلات مع الأساتذة والباحثين وكذلك بناء شراكات مع المستفيدين من البحث العلمي من رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع .
- تشكيل فرق العمل لتتولي القيام بالأعمال الفنية والإجرائية .
- عقد عدة لقاءات مع المستفيدين لمناقشة المشاكل البحثية الأكثر إلحاحا.

دستورنا في العمل هو:

(البحث العلمي لخدمة المجتمع)

العنصر الثاني : النقاط الأساسية للخطة

لتحقيق أقصى درجات التميز والتفوق والإبداع في مجال الدراسات العليا والبحوث وتحقيق متطلبات المجتمع الحالية والمستقبلية فقد تبلورت رؤية ورسالة الجامعة للدراسات العليا والبحوث والعلاقات الثقافية وكذلك منظومة القيم والأهداف الإستراتيجية, وذلك علي النحو التالي :

الرؤية (Vision)

تسعي جامعة المنصورة إلي تبؤ مكانة علمية مرموقة بين الجامعات العالمية في مجال البحث العلمي وتوفير بيئة بحثية داعمة للابتكار بما يخدم قضايا المجتمع ويساهم في علاج مشاكله ويحقق التطوير و التحسين المستمر في كافة قطاعاته .

الرسالة (Mission)

جامعه المنصورة مؤسسة حكومية مستقلة تسعي لتهيئة المناخ المناسب للبحث العلمي والدراسات العليا وفق معايير الجودة العالمية لتعظيم قدرتها علي إنتاج بحوث متميزة وكذا إعداد كوادر بحثية مؤهلة ومنافسة لعلاج مشاكل المجتمع وتلبية احتياجاته .

شعارنا في العمل

"التوجه للمستفيد النهائي"

End User Orientation (EUO)

منظومة القيم (Core Values)

تتمثل منظومة القيم في الأسس التالية :

١- التزام الجامعة بأخلاقيات البحث العلمي وآداب المهنة .

٢- إيمان الجامعة بديمقراطية صناعة القرار و احترام حقوق الإنسان وإعلاء قيم الحرية والعدالة والمساواة ومراعاة حقوق الملكية الفكرية .

٣- مراعاة ربط البحث العلمي بقضايا المجتمع وطبقاً للأولويات .

٤- التأكيد علي المقارنة المرجعية Benchmarking إيمانا بمبدأ تبادل المعرفة الإنسانية.

٥- العمل كفريق لتعظيم عائد منظومة البحث العلمي .

٦- التوسع في التعلم الذاتي الفعال وتوفير مقوماته .

الأهداف الإستراتيجية

يمكن تحديد الأهداف الإستراتيجية للخطة فيما يلي :

١) تنظيم وتنسيق الجهود العلمية والبحثية في الكليات التابعة للجامعة .

٢) زيادة الدعم المادي والمعنوي للباحثين .

٣) العمل علي زيادة مصادر التمويل الذاتي والخارجي للبحث العلمي .

٤) ربط البحث العلمي بقضايا المجتمع المحلي والقومي طبقا للأولويات .

٥) بناء شراكات بين الجامعة ومؤسسات البحث العلمي المختلفة علي المستويات المحلية والدولية .

٦) بناء قاعدة بيانات كاملة عن الدراسات العليا والبحوث والعلاقات الثقافية .

٧) دعم وتشجيع نشر الإنتاج العلمي وتسويقه محليا وقومياً ودولياً .

٨) إعداد الكوادر البحثية وتوفير الفرص لإكسابهم المهارات والخبرات المختلفة .

٩) الاستغلال الأمثل لإمكانيات وموارد الجامعة البشرية والمادية لأغراض البحث العلمي والتعاون مع القطاعات الإنتاجية والخدمية محليا وقومياً.

١٠) توفير الآليات اللازمة لتحسين الخدمات البحثية المقدمة لطلاب الدراسات العليا .

١١) استحداث وتطوير برامج الدراسات العليا لتتناسب مع الاتجاهات العالمية المعاصرة واحتياجات البيئة المحلية والقومية وذلك وفقاً لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي .

١٢) إنشاء مراكز للتميز البحثي في الجامعة .

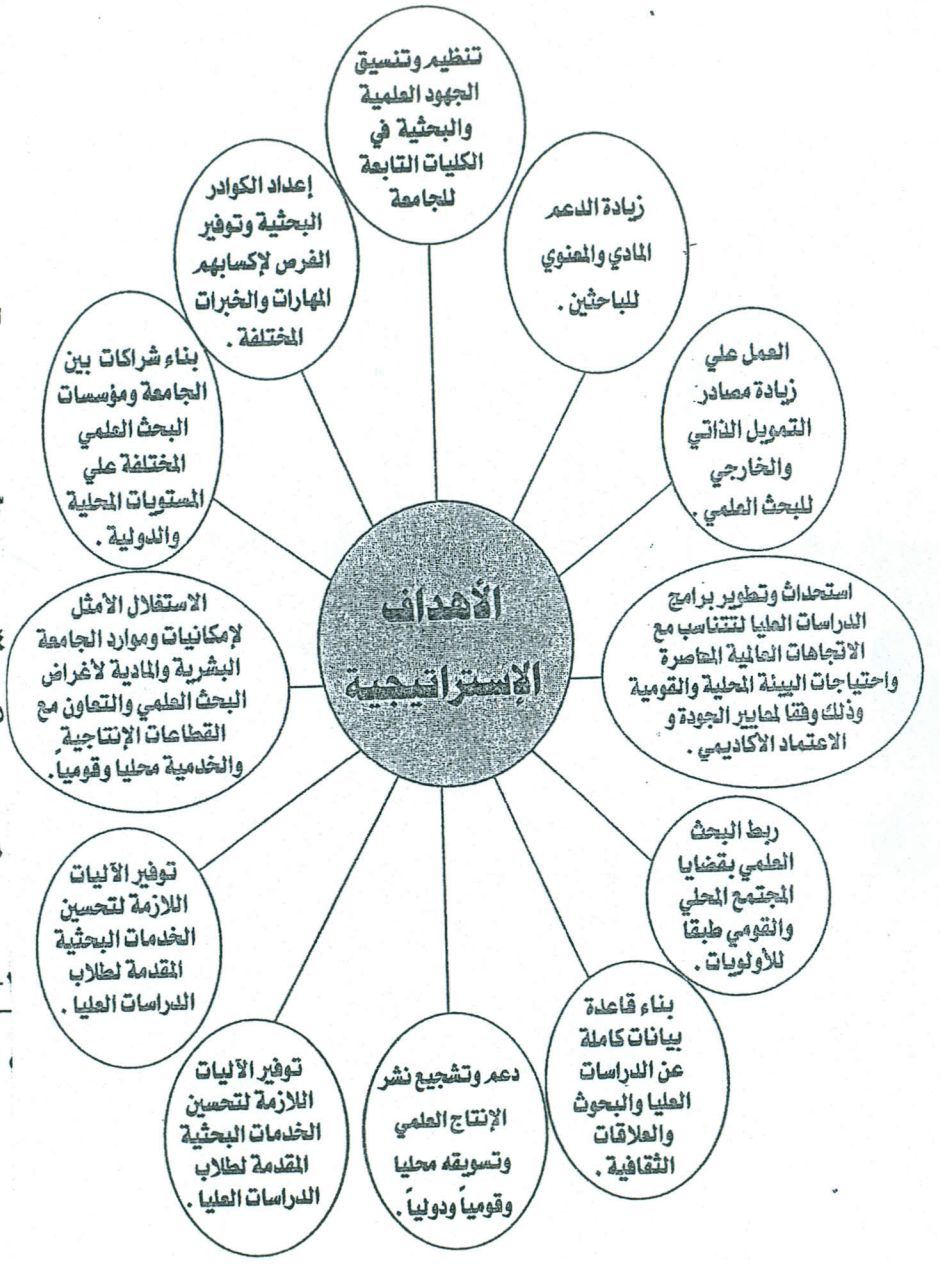

تنظيم وتنسيق الجهود العلمية والبحثية فى الكليات التابعة للجامعة .

آليات التنفيذ :

١) المراجعة الدورية للخطط البحثية للأقسام بحيث تتماشى مع الخطة البحثية للجامعة .

٢) تقسيم كليات الجامعة الى قطاعات بحثية متنوعة تحقق التكامل والتنسيق فيما بينها مما يتناسب مع الخطط الإستراتيجية لتفعيل ثقافة الأبحاث المشترك ضمن فرق بحثية متعددة التخصص .

٣) تنظيم حلقات بحثية ولقاءات مستمرة بين الأقسام ذات التخصصات المتناظرة فى الكليات المختلفة لبحث إمكانيات القيام بمشاريع بحثية مشتركة .

٤) الإعلان عن جدول زمنى للمؤتمرات واللقاءات العلمية بالجامعة بصفة دورية .

٥) صرف مكافآت تميز للفرق البحثية المتميزة بغرض غرس الثقافة التنافسية فى البحث العلمى .

٦) الإعلان عن النجاحات التى تمت من فرق بحثية متعددة التخصصات لبيان أهمية الشراكة بينها .

١- زيادة الدعم المادى والمعنوى للباحثين .

آليات التنفيذ :-

١) العمل على زيادة ميزانية البحث العلمى المخصصة للجامعة .

٢) إعتماد نظام مكافآت خاص للأبحاث المتميزة بالجامعة.

٣) توفير موارد مالية مستحدثة لمكافاة الباحثين.

٤) زيادة تمويل الجامعة لمشاركة أعضاء هيئة التدريس فى المؤتمرات العلمية المحلية والإقليمية والدولية بالإضافة الى دعم بعض الجهات الخارجية.

٥) التعريف المستمر بإمكانيات التمويل المتاحة للأبحاث وذلك عن طريق عقد ورش عمل لتدريب الباحثين عن كيفية الحصول على التمويل.

٦) إقامة إحتفال سنوى لتكريم المتميزين من الباحثين سواء أفراد أو مجموعات ليكون دافعاً لهم للإستمرار والإبتكار.

٧) عمل إجتماعات دورية مع القيادات لمناقشة مشكلات الباحثين ومحاولة حلها.

٣- العمل على زيادة مصادر التمويل الذاتى والخارجى للبحث العلمى.

- آليات التنفيذ:

١) الاتصال بالشركات والمؤسسات المحلية للتعريف بنوعية بالخدمات التى يمكن أن تقدمها الجامعة ولمناقشة مشاكله والمساهمة فى حل تلك المشاكل بطريقة علمية.

٢) الإعلان عن الجهات المحلية والعالمية المانحة للمساهمة فى الأبحاث العلمية المختلفة.

٣)دعوة رجال الأعمال والشركات الكبرى لدعم البحث العلمى وتطوير المعامل والأبحاث وتقديم التكريم المعنوى المناسب لهم.

٤) تنظيم ورش عمل عن كيفية إعداد المشاريع البحثية وتقديم الإستشارات اللازمة لزيادة فرص النجاح فى الحصول على التمويل من الجهات المانحة.

٥) الإعلان عن المشروعات التى يتم تمويلها وكذلك الأبحاث التى يتم تسويقها بصفة دورية لتكون حافزاً للأخرين.

٦) تفعيل دور الوحدات ذات الطابع الخاص ولزيادة مواردها.

٧) إستحداث برامج تعليمية جديدة متميزة لتكون مصدراً من مصادر التمويل.

- ربط البحث العلمى بقضايا المجتمع المحلى والقومى طبقاً للأولويات

آليات التنفيذ:

١) الحرص على القيام بزيارات دورية للمصانع والشركات وللمؤسسات المجتمعية لزيادة التواصل معها ووضع برامج للتعليم والتدريب المستمر لها.

٢) وضع الخطة البحثية للأقسام والكليات والجامعة بما يتماشى مع متطلبات المجتمع والبيئة المحيطة من خلال تشخيص المشاكل والحاجات المجتمعية وربط الجامعة بمراكز وإتخاذ القرار فى الإدارة المحلية.

٣) توجيه تسهيلات الرسائل العلمية والأبحاث لتكون فى خدمة المجتمع والبيئة من خلال الإهتمام بالأبحاث ذات الصبغة التطبيقية والسعى الى تسويقها من خلال مركز تسويق الخدمات العلمية بالجامعة.

٤) العمل على دورية إنعقاد المؤتمر السنوى لتسويق الإبتكارات وبراءات الإختراع.

٥- بناء شراكات بين الجامعة ومؤسسات البحث العلمى المختلفة على المستويا المحلية.

- آليات التنفيذ:

١) تكوين شراكات مع المؤسسات الحكومية والصناعية وذلك لدعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية والعلمية.

ومن البرامج التى يمكن أن تقدمها قطاعات الأعمال للجامعة التى قد تحقق منفعة متبادلة تشمل ما يلى:-

- برنامج الأبحاث التطبيقية فى مجال المهن والعلوم والتكنولوجيا.
- برنامج التدريب المهنى والخدمات الإستشارية.
- توفير دورات تدريبية ومنح دراسية للطلاب فى المناطق الصناعية.

٢) تشجيع المؤسسات والشركات للتعاون مع الجامعة لحل المشاكل الصناعية والمجتمعية وذلك من خلال:

- دعوة المجتمع المدنى والشركات لزيارة الجامعة والأقسام العلمية المختلفة للتعرف على الإمكانيات البحثية.
- توفير آلية للزيارات الدورية لأعضاء هيئة التدريس للمؤسسات البحثية بمصر للوقوف على أحدث المتغيرات.

٣) تحديد الإسهامات التى يمكن أن تقدمها تلك المؤسسات الباحثة للبحث العلمى بالجامعة وذلك من خلال: (التدريب , عقد الندوات, إسهامات فى جمع مادة علمية أو فرص مشاريع بحثية مشتركة).

٤) وضع نظام لتأسيس شراكات بحثية بين الجامعة والجامعات الإقليمية والدولية من أجل الإرتقاء بالحث العلمى.

٥) دعم الشراكة الجامعية بين جامعة المنصورة ودول الإتحاد الأوروبى وذلك من خلال:-

- زيادة عدد إتفاقيات التعاون الدولى.
- تطور عدد الشهادات المزدوجة.
- إتفاقيات وبرامج شراكة ثنائية أو ثلاثية أو متعددة الأطراف.

٦) التعريف بالجامعة داخليا وخارجياً بكل الطرق الممكنة والقنوات المتاحة من خلال تطوير موقع الجامعة على الإنترنت لعرض المزيد من المعلومات عن الخطط البحثية للكليات.

- بناء قاعدة بيانات كاملة عن الدراسات العليا والبحوث والعلاقات الثقافية.

آليات التنفيذ:

١) إنشاء قاعدة بيانات كاملة عن الباحثين تشتمل على:

- السير الذاتية ونقاط تميز كلاً منهم.
- الرسائل التى تم تسجيلها ومناقشتها.
- الأبحاث العلمية المنشورة.

- ومشاريع التخرج.

٢) نشر ما يجرى الآن من الأبحاث والمشاريع البحثية فى كل قسم وفى كل كلية وف
الجامعة ككل.

٣) نشر الاتفاقات المفعلة حالياً بين الجامعة والجامعات الأخرى أو بين الدولة والدو
الأخرى وذلك للإستفادة منها ومحاولة زيادة عدد الإتفاقيات الجديدة فى جمي
التخصصات خاصة فى مجال تبادل الأساتذة والطلاب.

٤) إنشاء مركز معلومات للربط بين لجان الكليات المختلفة.

٥) إنشاء لجان فرعية بالكليات مهمتها تجميع وتحديث المعلومات عن الأبحاث المنشور
والجارية بالكلية.

٦) إصدار دوريات تضم المنشور من الأبحاث بالكليات المختلفة.

٧) الإتجاه نحو إنشاء برامج جديدة للدراسات العليا بإسلوب التعلم الإلكترونى والتعلم
المفتوح والتعلم عن بعد وتوفير الموارد والبنية اللازمة لتحقيق ذلك.

٨) تطوير إدارة الدراسات العليا.

٧- دعم وتشجيع نشر الإنتاج العلمى وتسويقه محلياً وقومياً ودولياً.

- آليات التنفيذ:

١) توجيه البحث العلمى الى الناحية التطبيقية لكى يسهل علمية تسويقة محلياً
وقومياً وعالمياً.

٢) عقد مؤتمر سنوى لتسويق براءات الإختراع وتفعيل مركز تسويق الأبحاث العلمية.

٣) الإعلان عن الخدمات الإستشارية والبحثية المتنوعة لقطاعات الجامعة المختلفة.

٤) إصدار دوريات متخصصة ومفهرسة ومحكمة دولياً للقطاعات البحثية المختلفة
بالجامعة.

٥) وضع آلية لنظام مكافات النشر العلمى وإسهام الجامعة فى تكاليف نشر الأبحاث
والدوريات العالمية ذات معامل التأثير المرتفع.

٦) إنشاء وتفعيل مكتب لبراءات الإختراع داخل الجامعة .

- إعداد الكوادر البحثية وتوفير الفرص لإكسابهم المهارات والخبرات المختلفة.

آليات التنفيذ:

١) زيادة أعداد وتطوير الدوريات المتخصصة للبحث العلمى فى مشروع(FLDP)
وإستحداث دوريات تخصصية جديدة.

٢) زيادة أعداد وتنويع الدورات التدريبية على الأجهزة العلمية الحديثة بالجامعة
وخارجها.

٣) تفعيل لجان أخلاقيات البحث العلمى.

٤) عمل إتفاقيات تعاون مع الهيئات العلمية والبحثية داخل الوطن وخارجه لتوفير
فرص بحثية للباحثين.

٥) تشجيع تبادل الزيارات والمهمات العلمية القصيرة للباحثين مع الجامعات العالمية من أجل إكتساب المزيد من الخبرات البحثية.

٦) زيادة المخصصات المالية لحضور الباحثين المؤتمرات والدورات التدريبية.

٧) وضع خطط دقيقة تراجع دورياً لتحديد مجالات التخصص المطلوبة فى البعثات المختلفة.

٨) إستقدام الباحثين المتميزين عالمياً فى شتى المجالات لعقد ندوات تثقيفية ودورات تدريبية لباحثى الجامعة.

٩) تطوير وتحديث مقررات الدراسات العليا خاصة اللغات الأجنبية وعلوم الحاسب الآلى.

٩- الإستغلال الأمثل لإمكانيات وموارد الجامعة البشرية والمادية لأغراض البحث العلمى والتعاون مع القطاعات الإنتاجية والخدمية محلياً ودولياً.

- آليات التنفيذ:

١) إنشاء نظام مركزى شامل لحصر الأجهزة والمعدات البحثية المتوفرة للباحثين ومراعاة إستكمالها.

٢) تطوير برامج التدريب المختلفة للباحثين من أجل إكسابهم المزيد من المهارات البحثية.

٣) تكوين لجنة خاصة بتنسيق التعاون مع القطاعات الإنتاجية والخدمية فى المجالات المختلفة ويكون من مهامها توجيه الأبحاث لمحاولة حل المشكلات والقضايا المعاصرة المحلية منها والقومية.

٤) عقد ندوات لقطاعات الدولة المختلفة للتوعية بأهمية البحث العلمى وإمكانية إسهامه فى إحداث نهضة شاملة.

٥) إرساء قواعد قانونية لحفظ حقوق الجامعة نتاج الأبحاث المنفذة.

٦) وضع معايير قابلة للقياس لتقييم الأنشطة البحثية لبحث جدوى إستمرارها من عدمه.

٧) تفعيل دور اللجان الإشرافية على المعامل البحثية لضمان الإستفادة القصوى منها.

٨) العمل على زيادة المبعوثين من الباحثين للخارج وخاصة فى التخصصات النادرة.

١٠- توفير الآليات اللازمة لتحسين الخدمات البحثية المقدمة لطلاب الدراسات العليا.

- آليات التنفيذ:-

١) تنمية المهارات الأساسية لطلاب الدراسات العليا عن طريق الدورات التدريبية وورش العمل المختلفة.

٢) إنشاء لجنة تكون من مهامها متابعة رضا طلاب الدراسات العليا بصفة دورية ومناقشة مشاكلهم ومحاولة حلها.

٣) تحديث وتطوير برامج الدراسات العليا دورياً لضمان مواكبتها للبرامج العال
المميزة.

٤) العمل على تطوير معامل الأبحاث المركزية بالجامعة.

٥) تطوير وتحديث البنية التحتية البحثية من معامل وقاعات وتجهيزات.

٦) التوسع فى الإشتراك بقواعد البيانات العالمية للأبحاث.

٧) إنشاء نظام إرشاد أكاديمى لطلاب الدراسات العليا.

٨) إنشاء قاعدة بيانات كاملة للأبحاث الصادرة من الكليات المختلفة وكذلك رسا
الماجستير والدكتوراه وإتاحتها للباحثين.

٩) الإهتمام بنظام الساعات المعتمدة فى مرحلة الدراسات العليا وإعطاء قدره
الحرية للطلاب فى إختيار المقررات الدراسية.

**١١- استحداث وتطوير برامج الدراسات العليا لتتناسب مع الإتجاهات العالمي
المعاصرة واحتياجات البيئة المحلية والقومية وذلك وفقاً لمعايير الجو
والإعتماد الأكاديمى.**

- **آليات التنفيذ:**

١) تشكيل لجان ومجالس إستشارية تقوم بدراسة إحتياجات البيئة المحلية والقومي
يتم من خلالها إستنباط وتحليل الإحتياجات ووضعها فى إطار أكاديمى.

٢) مطابقة برامج الدراسات العليا لمعايير الجودة والإعتماد الأكاديمى ومقارنته
بالمعايير العالمية.

٣) إستحداث برامج جديدة فى المجالات التكنولوجية المتقدمة وقياس مردود ما
إستحدث من برامج لتغطية الإحتياجات.

٤) إدخال نظام الساعات المعتمدة فى جميع برامج الدراسات العليا.

٥) إنشاء لجنة تطوير وتحديث برامج الدراسات العليا تضم أعضاء من مختلف كليات
الجامعة لإعادة النظر فى موضوعات البحث العلمى بما يتماشى ومتطلبات العصر
الحديث.

٦) إنشاء نظام تحديث دورى لبرامج الدراسات العليا لجعلها مواكبة لتطوير البحث
العلمى العالمى.

٧) إنشاء برامج دراسية بينية ودبلومات مهنية.

١٢- إنشاء مراكز للتميز البحثى بالجامعة.

- **آليات التنفيذ:**

١) إنشاء وحدات ذات طابع خاص عالية التجهيز لتحقيق أعلى إستفادة.

٢) عمل إستبيانات لبيان المراكز البحثية والوحدات ذات الطابع الخاص اللازمة وتحليل
هذه الإستبيانات ودراسة مدى إمكانية توافرها.

٣) إنشاء معمل مركزى كبير تتوافر فيه كافة الأجهزة اللازمة لإتمام الأبحاث العلمية
وتقديم الخدمات على نطاق واسع.

٤) تدريب عدد من كوادر الباحثين على جديد الأجهزة المتاحة فى المعمل المركزى.

٥) إنشاء وحدة مركزية لحصر المشروعات البحثية بالجامعة التى يمكن التوسع
وتحويلها الى مراكز تميز بحثى والتى يتوافر فيها وجود برامج بحثية بي
وعلاقات بحثية مع مراكز بحثية أخرى وشراكات مع جهات مستفيدة.

٦) وضع إدارة مستقلة للمراكز البحثية وربطها بمراكز صنع القرار والمراكز الإنتا
والخدمية لتطبيق إنتاجها البحثى.

٧) إختيار نخبة متميزة من أعضاء هيئة التدريس فى الجامعة وإعدادهم ليكونوا
للوحدات.

٨) التنسيق بين المراكز البحثية والجهات العالمية وإمكانية تبادل المتميزين من ش
الباحثين.

العنصر الثالث :تحليل البيئة الداخلية والخارجية "SWOT ANALYSIS "

ولا : تحليل البيئة الداخلية

أ- نقاط القوة Strengths :-

١- توافر الموارد البشرية المتميزة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم .
٢- توافر تخصصات متكاملة في كافة مجالات العلوم الطبيعية والطبية والإنسانية .
٣- وجود عدد كبير من المراكز الطبية المتخصصة .
٤- التفاعل بين مراكز البحث العلمي بالجامعة والمجتمع المحلي .
٥- حصول نسبة غير قليلة من أعضاء هيئة التدريس علي العديد من الجوائز المحلية والإقليمية والدولية .
٦- وجود هيكل تنظيمي متكامل موثق ومعتمد .
٧- تعدد قنوات الاتصال بين الجامعة والقيادات المجتمعية .
٨- وجود نظام للتوثيق الالكتروني بجميع إدارات الجامعة .
٩- توافر مكتبة الكترونية .
١٠- بداية انتشار ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي ودعم إدارة الجامعة لتطبيق معاييرها .
١١- توافر قواعد بيانات لطلاب الدراسات العليا بالجامعة .
١٢-التدريب المستمر للعاملين في مختلف قطاعات الدراسات العليا والبحوث والعلاقات الثقافية.

١٣-التشجيع علي نشر الأبحاث العلمية محلياً وإقليميا وعالمياً .

١٤-التخطيط الاستراتيجي لتطوير برامج الدراسات العليا وفق معايير الجودة .

١٥-توافر العديد من الوحدات ذات الطابع الخاص التي تعمل كبيوت خبرة.

١٦- وجود حد أدني من البنية التحتية المتميزة وتوافر المعامل النوعية ، والمرا
البحثية المتخصصة .

١٧- وجود العديد من اتفاقيات تعاون وشراكة مع العديد من الجامعات العالمية .

١٨- تنظيم العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل المحلية والإقليمي
والدولية.

١٩- الدعم الدائم من القيادات العليا بالجامعة لتطوير إستراتيجية البحث العل
وربطها بقضايا المجتمع ومشاكله

٢٠- هناك نسبة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس مشاركين في لجان القطاع واللج
العلمية الدائمة للترقيات .

٢١- يقوم حالياً بعض أعضاء هيئة التدريس بتقديم الاستشارات العلمية والفني
للعديد من قطاعات الإنتاج والخدمات في المجتمع .

٢٢- وجود العديد من المجلات العلمية المتخصصة المحكمة .

٢٣- وجود مكتب متخصص لشئون الوافدين .

ب- نقاط الضعف Weakness :-

١- عدم وجود خطة إستراتيجية واضحة ومحددة للبحث العلمي بالجامعة .

٢- محدودية تمويل البحث العلمي من موازنة الجامعة .

٣- القيود المفروضة علي استخدام التمويل الجامعي المتاح للبحث العلمي .

٤- عدم وجود خطط بحثية متكاملة للأقسام العلمية والكليات المختلفة .

٥- انشغال أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالأعباء والمهام التدريسية علي حساب
مهامهم البحثية .

٦- عدم وجود خطط لربط البحث العلمي باحتياجات المجتمع .

٧- انخفاض الجهود المبذولة لتسويق خدمات البحث العلمي .

٨- عدم وجود عدد كاف من البعثات .

٩- عدم تفعيل العديد من اتفاقيات التعاون مع الجامعات العالمية .

١٠- المشاركة غير الفعالة من جانب المجتمع في تمويل البحث العلمي للجامعة .

١١- عدم وجود وثيقة لأخلاقيات البحث العلمي ، وحماية الملكية الفكرية وبراءات
الاختراع .

١٢- عدم وجود الترويج الكافي لجذب الطلاب الوافدين للدراسات العليا .

١٣- ضعف ثقافة العمل كفريق في مجال البحث العلمي مما يؤثر علي جودته .

ثانياً البيئة الخارجية

أ- الفرص المتاحة Opportunities :-

١- تشجيع التوسع في أعداد المقبولين بالدراسات العليا من الداخل والخارج (
الوافدين).

٢- الاتجاه الحالي للقيادات الجامعية نحو تشجيع التوسع في تسويق نتائج
وتطبيقات البحث العلمي .

٣- التوجه نحو وضع خطة إستراتيجية للبحث العلمي في الجامعة وكلياتها وأقسامها
المختلفة كأحد متطلبات الاعتماد الأكاديمي.

٤- التوجه نحو الدعم التقني والمالي والمعنوي للباحثين من قبل قيادا الجامعة.

٥- التشجيع علي العمل كفريق بحثي وكذا إعداد البحوث البينية وذلك طبقاً تعكسه القواعد الجديدة التي وضعتها اللجان العلمية الدائمة للترقيات (٢٠٠٨ ٢٠١١) بخصوص تقييم أداء المتقدمين للترقية بالنسبة للبحوث المنفردة المشتركة.

٦- حصول العديد من الكليات علي مشاريع التطوير والتحسين IQAP, (QAAP, FP7)

٧- التوسع في إنشاء برامج متميزة للدراسات العليا وفق المعايير العالمية للجودة.

٨- استجابة معظم الكليات لإصلاح الخلل في الهياكل التنظيمية لأعضاء هيئ التدريس بالأقسام العلمية المختلفة بها.

٩- الإقبال المتزايد علي برامج الدراسات العليا من خريجي المعاهد والجامعا الخاصة.

١٠- زيادة عدد اتفاقيات التعاون والشراكة بين الجامعة والجامعات الأجنبية.

١١- توافر الحوافز المادية والمعنوية للتشجيع علي النشر العلمي الخارجي.

١٢- توافر قواعد بيانات عالمية الكترونية.

١٣- الاهتمام المتزايد للقيادات الجامعية بالدور الهام للجامعات في مجال البح العلمي.

١٤- تنامي ثقافة الاهتمام بالبحث العلمي كأساس لحل مشكلات المجتمع.

ب- التهديدات Threats :-

١- المنافسة الشديدة فيما بين مؤسسات البحث العلمي , والجامعات تجاه برامج الدراسات العليا.

٢- عدم وجود الحافز لإجراء أبحاث جديدة بعد الحصول علي درجة أستاذية.

٣- هجرة بعض الكفاءات من العلماء والباحثين من خلال الفرص الكبيرة المتاحة لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم للحصول علي الترخيص بالأجازات الوجوبية مثل مرافقة الزوج - رعاية طفل.

٤- معاناة معظم أعضاء هيئة التدريس من ارتفاع نفقات المعيشة واضطرارهم إلي السعي للبحث عن سبل زيادة الدخل مما يستهلك الجزء الأعظم من وقتهم.

٥- عدم كفاية الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي وسوء توزيع المتاح منها.

٦- اتساع الفجوة بين احتياجات ومتطلبات المجتمع بقطاعاته المختلفة وبين ما يقدمه البحث العلمي في الوقت الحالي.

٧- نقص ثقافة الجودة فيما يتعلق بالبحث العلمي والدراسات العليا بصفة عامة.

٨- عدم وجود معايير لتقييم مدى الاستفادة من نتائج البحث العلمي في علاج مشاكل المجتمع.

٩- النصوص القانونية الحالية في قانون الجامعات ٤٩ لسنه ٧٢ المقيدة لتفرغ أعضاء هيئة التدريس للبحث العلمي والدراسات العليا.

١٠- ضعف إسهامات القطاعات الإنتاجية والخدمية بالمجتمع في تمويل البحث العلمي.

١١- آثار الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها السلبية علي بيئة البحث العلمي.

تحليل الفجوة

في ضوء ما تقدم تري اللجنة أن فجوة الدراسات العليا والبحوث والعلاقات الثقافية بالجامعة تتمثل فيما يلي :

١- ضرورة وضع إستراتيجية بحثية معتمدة للجامعة .

٢- السعي نحو علاج القصور في الإمكانيات المادية والبشرية والتوسع في تمويل البحوث الجامعية.

٣- إعادة النظر في قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية للمحافظة علي الكوادر والخبرات البحثية وخاصة فيما يتعلق بالأمور التالية :

- نظام الأجازات والترخيص بالعمل بالخارج بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.
- تفعيل الفقرة الثانية من المادة (٨٨) مكرر من قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنه ١٩٧٢ والتي تجيز لبعض أعضاء هيئة التدريس بالتفرغ للبحث العلمي بما يحقق خدمة المجتمع وتنمية البيئة .
- التوسع في أعمال الفقرة الأولي من المادة (٨٨) التي تجيز الترخيص للأساتذة للتفرغ للتدريس بالدراسات العليا داخل كلياتهم .
- التأكد من أن يكون التحاق عضو هيئة التدريس للعمل بجهة أجنبية مقصوراً فقط على من حصل علي ترخيص بذلك من الجامعة .

- تعديل الفقرة الأولي من المادة (٨٨) من قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بما يسمح بالتوسع في منح كافة أعضاء هيئة التدريس أجازات التفرغ العلمي لمدد أطول داخل الجمهورية أو خارجها بمرتب بدلاً من قصرها علي الأساتذة فقط وبان تكون بعد مضي كل ست سنوات في الأستاذية .

٤- ربط البحث العلمي بقضايا المجتمع ومشاكله طبقاً للأولويات ، وتنظيم لقاءات دورية مع رجال الأعمال والقيادات المجتمعية والنقابات لمناقشة ذلك وكذا مساهمة هذه الجهات في التدريس بالدراسات العليا وفقاً لضوابط تضعها الجامعة .

٥- الاستعانة بوحدة تسويق الخدمات الجامعية بالجامعة في تسويق خدمات ونتائج البحث العلمي .

٦- تفعيل اتفاقيات الشراكة وتخفيف القيود عن الكليات التي يتوافر لديها الإمكانيات المالية لدعم بعثات معاوني أعضاء هيئة التدريس ومشاركة أعضاء هيئة التدريس بالبحوث في المؤتمرات العالمية وكذا تشجيع النشر العلمي الإقليمي والدولي

٧- وضع إطار قيمي وأخلاقي للبحث العلمي بالجامعة .

العنصر الرابع: مجالات البحث العلمى فى القطاعات المختلفة

١- قطاع العلوم الطبية الدوائية.

٢- قطاعا العلوم الزراعية والبيطرية والغذاء.

٣- قطاع العلوم البيئية والموارد المائية.

٤- قطاع العلوم الهندسية والثروة المعدنية والطاقة.

٥- قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

٦- قطاع العلوم الإقتصادية والإدارية والتجارية.

٧- قطاع العلوم الأساسية.

٨- قطاع العلوم الإجتماعية والتربوية والإنسانية.

١- قطاع العلوم الطبية الدوائية.

١- أمراض السمنة وزيادة الوزن : المخاطر الصحية والأعباء الإقتصادية والوقا منها.

٢- الإهتمام بأبحاث الأورام – أمراض الكبد – الأمراض البيئية.

٣- علم الجينات الوراثية وإرتباطها بالأمراض وزراعة الأعضاء.

٤- إستخدام التكنولوجيا الحديثة فى التشخيص والعلاج.

٥- تقييم الطرق الجديدة للإكتشاف المبكر لأورام الجهاو الهضمى, سرطان الفم..... إلخ.

٦- دراسات عن الأشعة التداخلية للأمراض وتطبيقات الفحوص التصويرية الحديثة بأنواعها لأجزاء الجسم المختلفة.

٧- إتباع الطرق الحديثة فى جراحات الأوعية الدموية, الجهاز الهضمى, الأنف والأذن, المخ والأعصاب والقلب والصدر والمسالك البولية والعيون والنسا والتوليد.....إلخ.

٨- مكافحة العدوى فى جميع المجالات الطبية.

٩- التأثيرات الغذائية العلاجية للمشكلات الصحية العامة.

١٠- صحة الإنسان وتلوث مياه الشرب.

١١- إستخدام برنامج الحاسب- نظم المعلومات والتكنولوجيا الحديثة والنانوتكنولوجى فى تصميم الأدوية والإشكالات الصيدلية.

١٢- الإهتمام بمجال التصنيع الدوائى وإستخلاص الأدوية من مصادر طبيعية أو مصنعة أو مختلفة.

١٣- تطوير الأدوية والمضادات الحيوية والمنتجات البيولوجية المستخدمة فى العلاج ومقامة والأمراض.

١٤- إستحداث المواد الجديدة والتوسيع فى صناعاتها وإنتاجها بتكلفة أقل.

١٥- إستحداث خامات لزراعة الأسنان كبديل للخامات المستوردة.

١٦- تصميم وتشييد مركبات كيميائة جديدة لعلاج الأمراض البيئية المنتشرة فى الدلتا.

٢- قطاع العلوم الزراعية والبيطرية والغذاء.

١- تحليل خرائط تصنيف القدرة الإنتاجية للأمراض فى الوادي والدلتا.

٢- تقييم تطبيقات الرى الحقلى المطور فى الأراضى القديمة.

٣- إدارة وترشيد إستخدام مياه الرى وإتباع سياسات زراعية مناسبة.

٤- دراسة إستراتيجية عن القمح

٥- التحسين الوراثى للصفات فى محاصيل الخضر والفاكهة والحبوب وتقليل الفاقد وتقليص الفجوة الغذائية.

٦- الزراعة العضوية وإستخدام التكنولوجيا الحيوية.

٧- التخلص من المبيدات والسموم بعد الرش للمحاصيل الخضر والفاكهة والأغذية والمنتجات الزراعية.

٨- مقاومة الفطريات والآفات الماصة للحبوب والمحاصيل الزراعية خلال تخزينها.

٩- تنمية الصناعات الريفية والصناعات الغذائية ومنتجات الألبان وتدوير مخلفات مصانع الأغذية.

١٠- الأغذية الوظيفية.

١١- تنمية الإستزراع السمكى وحل مشاكله.

١٢- سبل حماية الأراضى الزراعية فى مصر وتفعيل القوانين الحاكمة والتشريعات.

١٣- إستزراع وتنمية الصحراء بمصر.

١٤- هندسة نظم الرى والمنشآت الزراعية وتصنيع المنتجات الزراعية والتحكم البيئى.

١٥- تحسين الإنتاج الحيوى بإستخدام الهندسة الوراثية.

١٦- رفع الكفاءة الإنتاجية لصناعة الدواجن : نظم الرعاية والإتجاهات الحديثة فى التغذية

١٧- إستحداث مواد جديدة للأعلاف الحيوانية.

١٨- إستخدام التكنولوجيا الحيوية لزيادة إنتاج الألبان وتحسين إنتاج السلالات المختلفة.

٣- قطاع العلوم البيئية والموارد المائية.

١- الإحتباس الحرارى وأثره على البيئة المصرية.

٢- حماية بيئة المناطق الساحلية من التدهور وسبل تنميتها.

٣- التقييم الفنى للمشروعات ومشكلات التلوث.

٤- تدوير مخلفات الإنتاج الزراعى والتخلص الآمن منها والإستفادة منها فى إستخلاص الغازات ذات القيمة الحرارية- إنتاج سماد عضوى-أعلاف وعلائف للحيوانات- أحماض عضوية- ....إلخ

٥- معالجة وتعظيم الإستفادة من المخلفات الصلبة والسائلة.

٦- الوقاية من المخاطر البيولوجية للعاملين فى مجالات :(الزراعة- المجازر- مخالطة الحيوانات- المنشآت الصحية- .....).

٧- معالجة مياه الصرف الصحى لرفع كفاءتها وتقليل آثار التلوث.

٨- التغيرات المناخية وأثارها على الموارد المائية.

٩- تنمية الموارد المائية غير التقليدية (أمطار- أمطار جوفيه-.....إلخ).

١٠- الحفاظ على الموارد المائية النيلية وترشيد إستخدامها.

١١- خفض تلوث مياه النيل وقنواته والبحيرات.

١٢- حل مشكلة الطحالب الموسمية فى المجارى المائية.

١٣- الإهتمام بمياه الشرب : ترشيد الإستهلاك – إستخدام التقنيات الحديثة فى معالجة المياه- تحسين الجودة وتوفير المواصفات الصحية للمياه- التحكم فى شبكات المياه- تطوير محطات المياه.

١٤- حل مشاكل إرتفاع مناسيب المياه الجوفيه فى الدلتا.

٤- قطاع العلوم الهندسية والثروة المعدنية والطاقة.

١- حل مشاكل الخامات الإستراتيجية للصناعات فى مصر "الحديد – الفوسفات- .....إلخ".

٢- تعميق التصنيع المحلى للمعدات وتعظيم الإعتماد على الموارد المحلية.

٣- تنمية الصناعات ذات القيمة المضافة.

٤- الإرتقاء بجودة المنتجات الصناعية الوطنية وتطوير وتحديث آليات الإنتاج.

٥- الإهتمام بمجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية فى الصغر: "توفير حزم من المشروعات ذات الإنتاج التكاملى – تنمية ودعم المشروعات فنياً ومالياً- تحسين أساليب التسويق للمنتجات.

٦- رفع القدرة التنافسية لقطاع الغزل والنسيج.

٧- إستخدام المنتجات النسيجية "المنسوجات الصناعية- الشبكات البلاستيكية الجيوتقنية فى التطبيقات الصناعية والزراعية وحماية الشواطئ والحد من التلوث وعمليات رصف الطرق.

٨- تقييم إستخدام التقنيات الحديثة على جودة المنتجات النسيجية وإقتصاديتها وسلوكها البيئى.

٩- حل المشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وسبل تحسين جودة المنتجات وزيادة الصادرات.

١٠- إستخدام مصادر الطاقة المتجددة ونقل تطبيقاتها للمجالات الحياتية.

١١- الشبكة الذكية للكهرباء.

١٢- إقتصاديات الطاقة وترشيد الإستهلاك وتقليل الفاقد فى الصناعات المختلفة" الغزل والنسيج والأسمدة والأسمنت والحديد و...إلخ".

١٣- تخطيط وتحليل منظومة القوى الكهربية.

١٤- جودة وحماية نظم القدرة.

١٥- الأنظمة الإنشائية الحديثة.

١٦- نظم أداة مشروعات التشييد والبنية التحتية.

١٧- تطوير أساليب وعمليات البناء والتشييد بما يتلاءم مع البيئة.

١٨- إعداد كود مصرى مخصص فى مجالات الإشتراكات البيئية والتخطيط للمساكن والتجمع السكنى وأمان المنشآت.

١٩- إستخدام الأعمدة الخراسانية سابقة الإجهاد المصنعة بطريقة الطرد المركزى.

٢٠- الانتشار السكاني وتعمير الحيز غير المأهول فى صحراء مصر وسواحلها.

٢١- تطبيق نظم المعلوات الجغرافية فى التخطيط العمرانى.

٥- قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

١- تأمين وسرية شبكات ونظم المعلومات (حماية البرمجيات).

٢- الشبكات اللاسلكية ذات النطاق العريض.

٣- الحوسبة السحابية.

٤- التخلص الأمن وتدوير النفايات الإلكترونية.

٥- نظم المعلومات والإتصالات وتطبيقات النانو.

٦- النمذجة والمحاكاة والتبصير بالبيانات بكافة أنواعها.

٧- التوسيع فى مجالات الميكاترونيكس البحثية والتطبيقية.

٨- تطبيقات الشبكات العصبية.

٩- إنشاء قواعد البيانات والأرشفة الإلكترونية وتوفير نظم التخزين وإستدعاء البيانات إلكترونياً.

١٠- تصميم أنظمة الإتصالات اللاسلكية والمحمولة.

١١- تطبيقات نظم الذكاء الإصطناعى والنظم الحيزة فى مجال الصناعة والتشييد.

٦- قطاع العلوم الإقتصادية والإدارية والتجارية.

١- إدارة المشروعات.

٢- إدارة الربحية.

٣- إدارة الموارد البشرية.

٤- إدارة الجودة الشاملة.

٥- دراسات الجدى.

٦- نظم التكلفة للشركات متعددة الجنسيات.

٧- أثر الإندماج على النظم المحاسبية والمالية والإدارية.

٨- كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية.

٩- الأنظمة الحديثة للتعاقدات والإدارة.

١٠- تطبيق قانون الضرائب الجديدة.

١١- المنافسة ومكافحة الإحتكار.

١٢- القيادة فى مجالات الأعمال, التعليم,.....إلخ

٧- قطاع العلوم الأساسية

١- التطبيقات السلمية للطاقة النووية.

٢- استحداث المواد الجديدة وتطبيقاتها.

٣- تطبيقات المعلوماتية الإحيائية.

٤- تطبيقات التكنولوجيا المتناهية الصغر فى التشخيص الطبى , الإلكترونيات.

٥- تطبيقات التكنولوجيا الحيوية.

٦- علوم الفضاء والاستشعار عن بعد.

٧- تطوير وتحديث برامج العلوم الأساسية والمقررات الدراسية.

٨- استحداث طرق تحضير المركبات المستخدمة فى قطاع الصناعة: "الصباغة, الأسمدة, الأسمنت, الأدوية , البولمرات".

٨- قطاع العلوم الاجتماعية والتربوية والإنسانية

١-معالجة المشكلات المجتمعية.

أ) مشكلة البطالة . ب) مشكلة الفقر. جـ) العنف .

د) محو الأمية . هـ) الإسكان.

٢- دراسة المشكلات الإجتماعية للمرأة وأطفال الشوارع وذوى الإحتياجات الخاصة.

٣- التعليم وتنمية المرأة الريفية.

٤- تحسين المنظومة التعليمية من خلال(تطوير البرامج التعليمية- التدريب- التربية العملية- تنمية الذوق الإبداعى- تنمية مهارات الفكر الإبداعى – التقويم التربوى- إستخدام تكنولوجيا التعليم).

٥- نشر الثقافة العلمية للأطفال والنشء.

٦- الجوانب الإقتصادية والقانونية(للعولمة, حقوق الملكية الفكرية, إتفاقات منظمة التجارة العالمية).

٧- الجوانب الإقتصادية والقانونية لظاهرة الإرهاب.

٨- المسار المالى والسياسى وحماية المال العام.

٩- ظاهرة البطء فى التقاضى.

١٠- التحكيم كآلية لتسوية المنازعات.

١١- حقوق الطفل والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لأطفال الشوارع.

١٢- حقوق المرأة.

١٣- حقوق الإنسان.

ولله ولى التوفيق